

الاجتماع الخامس عشر للجمعية العامة للكومستيك
إسلام أباد، 31 مايو – 1 يونيو 2016



الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

تقرير عن النشاطات والبرامج
في مجال
العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة

ا. مقدمة

1. يعتبر العلوم والتكنولوجيا، و التعليم العالي، و الصحة والبيئة مجالات ذات أهمية بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المتخصصة والتابعة لها. لأن طبيعة التحديات المعاصرة العابرة للحدود كالفقر والمرض والتدهور البيئي وتغير المناخ والمياه والأمن الغذائي تتطلب استجابات جماعية على المستوى العالمي. فهناك أبعاد علمية لكل هذه المشاكل تنص على دور جديد للعلم في صنع السياسات الدولية والدبلوماسية.
2. التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا يوفر قنوات مفيدة للاتصال والتفاهم حين تتعقد العلاقات السياسية. وبالتالي فإنه يكون بمثابة تدابير لبناء الثقة ويمكن أن يفيد في استكمال أهداف سياسية أوسع لمنظمة التعاون الإسلامي. ويوفر التعاون العلمي والتكنولوجي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مجالاً هائلاً للمكاسب الاجتماعية والاقتصادية المباشرة للشعوب عبر تبادل الخبرات وتجميع الموارد. وتمتلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قيماً ومعتقدات ثقافية مشتركة وتتراوح معظم الدول في نفس المستوى من التنمية وتواجه تحديات متماثلة. لذا فبالإضافة إلى التعاون العلمي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع الدول الغربية المتقدمة، فإن القواسم المشتركة المختلفة فيما بينها تشكل ذريعة قوية للتعاون المشترك.
3. واعترافاً بالدور الرائد للعلوم والتكنولوجيا في أغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تركز رؤية 1441 هـ للعلوم والتكنولوجيا وبرنامج العمل العشري، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025م، بشكل خاص على تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي والبحث العلمي. ونتيجة للإجراءات المنسقة من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأنشطة وبرامج مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة فقد تحقق تقدم مشجع نحو تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في رؤية عام 1441 هـ وبرنامج العمل العشري. و خلال تنفيذ هذه الجهود تم تحديد العديد من التحديات. ولا يزال أمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي طريق طويل لتقطعه حتى تلحق بالبلدان المتقدمة تكنولوجيا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والبحث والتعليم العالي.

ا. نظرة عامة

العلوم والتكنولوجيا

4. البحوث العلمية والتكنولوجية هي الرائد للمضي قدماً نحو اقتصاد قائم على المعرفة يقوده الابتكار. حيث تعكس كثافة البحوث والتطوير (أي النسبة المئوية لإجمالي النفقات على

البحوث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي) قدرات الابتكار في البلاد. ويعني ارتفاع كثافة البحث والتطوير أن معظم الموارد مكرسة لتطوير منتجات وآليات جديدة. و تتفق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حالياً حوالي 0,81% من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في المتوسط وهو أقل بكثير من المتوسط في الاتحاد الأوروبي الذي يبلغ 1,87% والمتوسط العالمي البالغ 2,22% وكذلك المعدل المستهدف والذي يبلغ 1% كما يفهم ضمنا من برنامج العمل العشري.

5. توافر الباحثين والمؤهلين تأهيلا عاليا شرط أساسي أيضاً لتشجيع الابتكار وتعزيز التنمية العلمية والتكنولوجية للبلد. لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 615 باحث لكل مليون شخص في المتوسط، وهو أيضا أقل من المتوسط العالمي البالغ 1604 باحث لكل مليون شخص. بل هو أيضا أقل من الهدف الذي حددته رؤية عام 1441هـ والمقدر بـ 1441 باحث لكل مليون نسمة بحلول عام 2020م (1441 هجري).

6. يمكن أن ينعكس الأداء في البحوث الأكاديمية بصورة دقيقة إلى حد ما، بعدد المقالات العلمية المنشورة في المجلات المحكمة. وقد نشرت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ككل 108821 مادة تمثل ارتفاعاً بأكثر من أربعة أضعاف مما كان عليه عدد المقالات التي نشرت في عام 2000 حيث بلغت 20242 مقالة. ومع ذلك، فإن العدد الإجمالي الذي تم الوصول إليه لا يزال أدنى من بعض فرادى البلدان في أوروبا وأماكن أخرى.

7. حقوق الملكية الفكرية، وخاصة براءات الاختراع، هي العوامل الرئيسية التي تسهم في تقدم الابتكار والتطور العلمي. ووفقاً لبيانات مكاتب طلبات براءات الاختراع فقد تم تقديم 2,35 مليار طلب لبراءات الاختراع في العالم بما في ذلك مكاتب البراءات الإقليمية. وكانت حصة دول العالم الإسلامي 34933 طلباً، وهو مانسبته 1,5% من طلبات براءات الاختراع العالمية في حين تمثل جمهورية كوريا وألمانيا وحدهما 8.0% و 2.6% من الطلبات العالمية على التوالي. صادرات التكنولوجيا المتقدمة (HTE) هي منتجات ذات كثافة عالية في البحث والتطوير تعتمد في معظمها على البنية التحتية التكنولوجية المتطورة والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية. وبناء على أحدث البيانات المتاحة، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تصدر مالمجموعه 76 مليار دولار أمريكي من الصادرات ذات التكنولوجيا العالية، وهو مايشكل 3.8% فقط من صادرات التكنولوجيا المتقدمة عالمياً.

التعليم

8. التعليم هو جوهر تكوين القوى البشرية والركيزة الأساسية لتنمية المجتمعات وللتعليم الرسمي دور مهم للغاية في تحسين القدرة الإنتاجية للمجتمع. وقد أظهر إجمالي معدلات الالتحاق بالمدارس في المراحل الابتدائية اتجاهاً مستقراً في جميع أنحاء العالم منذ عام 2000 وبلغ 84% في عام 2011 في حين كان متوسط معدل الالتحاق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حوالي 74% خلال هذه الفترة. هذا يشير إلى أن ربع الأطفال تقريباً الذين هم في سن الابتدائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية - بالمقارنة مع فقط 2-3% في البلدان المتقدمة. وقد ارتفع متوسط معدل الالتحاق بالمدارس المتوسطة الثانوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 43% إلى 50% بين عامي 2000 و 2011 على الرغم من أن هذا المستوى ليس كافياً لتقييم نظام التعليم الثانوي بشكل شامل إلى حد ما. أما إجمالي متوسط الالتحاق بالمراحل الثانوية العليا فقد بلغ في دول منظمة التعاون الإسلامي 22,6% في عام 2013، وهذه النسبة أقل من بلدان نامية أخرى بلغت النسبة فيها (24.9%) وبفارق كبير عن الدول المتقدمة حيث تبلغ النسبة (78%). وفي العام نفسه، كان المتوسط العالمي للالتحاق 29,4%.

9. متوسط معدل محو أمية الكبار في بلدان العالم الإسلامي من 72,3%، و هو أدنى من المتوسط العالمي البالغ 82%، وكذلك متوسط البلدان النامية الأخرى 85%. على الرغم من كون الشباب قوة هامة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، لكن يواجه السكان الشباب تحديات كبيرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عدد كبير من الدول الأعضاء. مثل عدم كفاية التعليم والافتقار إلى المهارات المطلوبة التي تجعل من الصعب الحصول على وظائف في سوق العمل خصوصاً للشباب.

الصحة:

10. تطوير النظم الصحية الحديثة والمستدامة هي أحد المحركات الرئيسية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء العالم. خاصة صحة الأمهات والرضع وصحة الطفل، و يرتبط بنوعية خدمات الرعاية الصحية والإجراءات الوقائية بشكل قوي. ويعتبر مؤشراً هاماً على التغطية الشاملة لنظام الرعاية الصحية وفعاليتها و الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلد / أو المنطقة. وقد شهدت العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مدى العقدين الماضيين، تحسناً كبيراً في تغطية الرعاية الصحية وخدماتها، وبالتالي فقد سجلت انخفاضاً في معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرضع. ووفقاً لأرقام منظمة الصحة

العالمية، فقد انخفض معدل وفيات الأمهات من 574 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية في 1990 إلى 293 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية في عام 2013. وبالمثل، فإن معدل وفيات الأطفال قد انخفض أيضا من 125 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية في عام 1990 إلى 66 في 1000 ولادة حية في عام 2013، أي ما يعادل انخفاضا بنسبة 47 في المئة.

11. ظل التقدم المحرز في تحقيق التغطية الشاملة بالرعاية الصحية غير متكافئ للغاية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويعاني نظام الرعاية الصحية معاناة كبيرة من مختلف المشاكل والتحديات المتعلقة بضمان موارد التمويل الكافية والبنى التحتية والقوى العاملة واللوائح الصحية الدولية. ووفقا لأحدث التقديرات، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة في دول منظمة التعاون الإسلامي 186 دولاراً في عام 2013. وهذا لا يتماشى حتى مع المعدل الذي تحققه البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، والذي يبلغ 325 دولاراً. هناك 25 موظفاً في المجال الصحي (مابين طبيب وممرض وقابلة) لكل 10,000 شخص فقط وهو أعلى من العتبة الحرجة بقليل والتي تبلغ 23، وهي المعدل الضروري لتقديم الخدمات الصحية الأساسية في البلد / أو المنطقة. وكانت النسبة 41 موظفاً في البلاد النامية خارج منظمة التعاون الإسلامي، و 46 في العالم و 118 في البلدان المتقدمة لعام 2013.

البيئة

12. يلعب نضوب الأوزون، وفقدان التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد الطبيعية والتصحر أدواراً مؤثرة في عدم الاستدامة البيئية. وتعد ظاهرتا الاحتباس الحراري وتغير المناخ أحد أخطر التهديدات على الاستدامة البيئية العالمية في الوقت الحاضر. وبما أن الظروف الجوية غير طبيعية فيمكن أن تشكل الكوارث الطبيعية غير المتوقعة مثل الفيضانات والجفاف و التسونامي، والتي تتسبب بوفاة كثير من الناس أو تهجيرهم وخاصة الفقراء منهم، مصدر قلق رئيسي. ولكن تختلف آثار تغير المناخ من بلد لآخر في العالم الإسلامي بسبب اختلاف مواقعها الجغرافية، ودرجة الاعتماد على الزراعة والقدرات التكيفية. فعلى سبيل المثال، يكون قطاع الزراعة أكثر المتضررين في الدول الإسلامية الواقعة في المناطق الساخنة مثل أفريقيا وجنوب وشرق آسيا مقارنة مع تلك التي تقع في منطقة باردة نسبياً في آسيا الوسطى وأوروبا. وبالمثل، تشهد دول منظمة التعاون الإسلامي المصدرة للنفط انبعاثات عالية من غاز ثنائي أكسيد الكربون CO2، حيث تكون أكثر عرضة للتغيرات المناخية ولكن نظراً لارتفاع مستويات الدخل والتنمية الاقتصادية يستطيع كثير منها التكيف مع تغير المناخ

بشكل أسرع من دول منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المنخفض و البلدان الأقل نمواً. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر يكون كارثياً بصورة أكبر في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع الدول الأخرى حسب موقعها وقربها من البحر.

III. أنشطة وبرامج منظمة التعاون الإسلامي

13. جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي في مجال العلوم والتكنولوجيا مستمد من جدول الأعمال السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأوسع. وهكذا فإن الاعتبار الأساسي لمنظمة التعاون الإسلامي هو حشد الالتزام السياسي من أجل تعزيز العلوم والتكنولوجيا والنهوض بها كعامل لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوجيهها ومعالجة التحديات المتنوعة التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

14. في إطار الهدف الأسمى المذكور أعلاه، تركز أنشطة وبرامج منظمة التعاون الإسلامي في مجال العلوم والتكنولوجيا على تعزيز البحث والتطوير كجزء من الإطار المؤسسي للعلوم والتقنية والابتكار، والاستراتيجيات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، وإجراء دراسات استشرافية للبداع العلمي والتكنولوجي، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في البحث والتطوير، وتشجيع التقنيات الناشئة مثل تقنية النانو والتكنولوجيا الحيوية. وفيما يلي ملخص لبعض المشاريع والأنشطة المعنية التي تم إجراؤها بناء على مقررات مختلفة لمنتديات صنع القرار في منظمة التعاون الإسلامي.

الأطلس العالمي للعلوم الإسلامية ومشاريع الابتكار

15. الأطلس العالمي للعلوم الإسلامية ومشاريع الابتكار: تم بموجب هذا المشروع الذي تم تنفيذه من قبل منظمة التعاون الإسلامي بالشراكة مع الجمعية الملكية في المملكة المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، تحديد الاتجاهات والمسارات الرئيسية في مجال الابتكار المعتمد على العلوم و التكنولوجيا في دول معينة من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي.

16. وتم إصدار تقارير قطرية من خمس دول هي مصر والأردن وإندونيسيا وماليزيا وكازاخستان في إطار المشروع. وتم رسمياً إصدار تقرير نهائي يلخص النتائج الرئيسية للتقارير القطرية ويستخلص استنتاجات كثيرة حول وضع العلوم والتكنولوجيا والابتكار خلال المؤتمر السابع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في دول منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في الرباط في 18-19 ديسمبر 2014.

17. و يمكن أن تفيد الدراسات المماثلة في غيرها من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في تحديد الفرص والتحديات وتحديد الأساليب المناسبة لتطوير العلوم والتكنولوجيا.
18. وبناء على توجيهات الدورة 41 لمجلس وزراء الخارجية (CFM) ، أعدت أمانة الكومستيك مسودة مشروع الكومستيك المقترح لتقرير للعلوم، والذي سيكون برنامجاً بديلاً لمشروع الأطلس العالمي. ومن المتوقع إطلاقه رسمياً خلال اجتماع الجمعية العامة الـ15 الذي سيعقد في اسلام اباد في 31 مايو - 1 يونيو 2016.
19. تقترح الكومستيك أن يغطي تقرير العلوم شريحة أوسع من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، على أن يتم تحديثه بانتظام دورياً كل 3-4 سنوات.

الاستخدام السلمي للطاقة النووية

20. تواصل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مع البنك الإسلامي للتنمية والوكالة الدولية للطاقة النووية، تنفيذ مشاريع لتعزيز إنشاء مرافق لعلاج السرطان بالأشعة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا، حيث أصبح السرطان أحد الأسباب الرئيسية للوفاة. وتتم دراسة مشاريع مشابهة في آسيا. وبالمثل، ويجري تنفيذ مشاريع في هيدرولوجيا النظائر وتعقيم البعوض بشكل جدي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والوكالة الدولية للطاقة الدولية. في هذا الصدد، وقعت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مع البنك الإسلامي للتنمية والوكالة الدولية للطاقة النووية ترتيبات عملية معينة في إطار للتعاون بين المؤسسات الثلاث لدعم الجهود المشتركة للدول الأعضاء في مجال مكافحة الشاملة للسرطان.
21. وتسلسل التدابير والمشاريع التعاونية الضوء على إمكانيات التعاون الإقليمي في التصدي لتحديات المرض، والحصول على مياه صالحة وغيرها من القضايا الانمائية.

مراكز الامتياز

22. متابعة لرؤية 1441هـ حول العلوم والتكنولوجيا وبرنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي، قررت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تحديد أفضل 10 مراكز امتياز للنهوض بها إلى أعلى المستويات بدعم مالي من البنك الإسلامي للتنمية/ ومنظمة التعاون الإسلامي التي يمكن استخدامها لتدريب العلماء / و المهندسين على مستوى عالٍ لتعزيز أحدث الأبحاث العلمية في آخر ماوصلت إليه العلوم والتكنولوجيا. واختارت لجنة مشتركة من منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والكومستيك 5 مراكز امتياز في عام 2011 (خلال الجمعية العامة الثالثة عشرة للكومستيك).

23. المراكز الخمسة هي كما يلي: 1. المركز الدولي لأبحاث الإسهال (ICDDR) في دكا، بينغلاديش. 2. المركز الدولي للعلوم الكيميائية والبيولوجية، في كراتشي، باكستان. 3. قسم الفيزياء في جامعة الشرق الأوسط التقنية (METU) في أنقرة، تركيا. 4. معهد الدراسات العليا في العلوم الأساسية في زنجان، جمهورية إيران الإسلامية و 5. المعهد الوطني للبحوث الهندسة الزراعية (INRA) في الرباط، بالمغرب.

24. وتلقت ثلاثة من المراكز المذكورة أعلاه وهي . المركز الدولي لأبحاث الإسهال (ICDDR) في دكا و المعهد الوطني للبحوث الهندسة الزراعية (INRA) في الرباط، و جامعة الشرق الأوسط التقنية (METU) في أنقرة، تمويلاً من البنك الإسلامي للتنمية لدعم أنشطتها في مجال البحوث وتدريب العلماء. و هناك جهود جارية لتوسيع نطاق الدعم المالي اللازم للمراكز الثلاثة المتبقية. حيث سنشرع لجنة مشتركة في الوقت المناسب، في عملية تحديد خمسة مراكز جديدة للامتياز من المراكز الحاصلة على جوائز البنك الإسلامي للتنمية للعلوم والتكنولوجيا ليصبح العدد الإجمالي 10 مراكز على النحو المستهدف في رؤية 1441هـ

25. وعلاوة على ذلك، يقوم البنك الإسلامي للتنمية بإعداد كتيبات تتضمن المؤسسات الفائزة بجوائز البنك الإسلامي للتنمية للعلوم والتكنولوجيا، بما فيها مراكز الامتياز الخمسة التي اختارتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية، و الكومستيك. والغرض من هذه الكتيبات تسهيل التعرف على نقاط القوة الموجودة في مختلف المؤسسات والفرص المتاحة لتعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي.

التعليم العالي

26. برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025: يؤكد برنامج العمل على الأهمية الحاسمة للتعليم العالي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي إعداد الشباب للمساهمة بشكل فعال في المجتمع. و يسرد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي الأهداف التي تحتل أولوياته وهي التقدم المعرفي واكتساب المعارف، وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتشجيع البحوث والتعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجالات.

27. برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتبادل التربوي: التضامن عبر المؤسسات الأكاديمية في العالم الإسلامي: بغية اتخاذ خطوات عملية لتعزيز أواصر التضامن الإسلامي و نهضته، وضعت الأمانة العامة للمنظمة إطاراً لمزيد من التعاون والتواصل الأكاديمي أي في التعلم والتدريس والأبحاث

28. يهدف البرنامج إلى تعزيز التضامن من خلال المؤسسات الأكاديمية والتعاون بين الدول الأعضاء في التعليم العالي لأنه مجال مهم. وتتزايد مشاركة الجامعات في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باستمرار. وبلغ إجمالي عدد المنح المقدمة في إطار برنامج الدراسات العليا والماجستير والدكتوراه و ما بعد الدكتوراه 300 منحة. وتم إعلان المنح الدراسية في إطار برنامج يغطي مجموعة واسعة من المجالات منها العلوم الفيزيائية، والعلوم الاجتماعية، والهندسة، والعلوم الإنسانية، و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخ

29. وتم تخصيص صفحة ويب للبرنامج لتسهيل توافر المعلومات في الوقت المناسب ليتم تقديم المنحة لأوسع جمهور ممكن. و يساعد البرنامج أيضا على تبادل الطلاب، وتلبية العجز في هيئة التدريس في الجامعات ، والتعلم عن بعد، والمشاريع البحثية المشتركة، ومرافق التدريب المهنية والدورات المتخصصة لتلبية المتطلبات المحددة التي تحددها الدول الأعضاء المعنية.

30. قدمت جامعات من أذربيجان، و بروناي دار السلام، ومصر، وتركيا و من الدول الأعضاء والمراقبين، و معهد كومساتس لتكنولوجيا المعلومات، و الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا ، و الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا (NUST) و جامعة لاهور في باكستان، وجامعة قبرص الدولية (CIU)، وجامعة شرق البحر المتوسط (EMU)، و الجامعة الأوروبية في ليفكي (EUL)، وجامعة غراين الأمريكية (GAU)، وجامعة الشرق الأدنى (NEU)، وجامعة الشرق الأوسط التقنية (METU) منحة دراسية في إطار التبادل العلمي بمنظمة التعاون الإسلامي.

31. وفي أكتوبر 2011، اعتمد وزراء التعليم العالي في منظمة التعاون الإسلامي وثيقة بعنوان جودة الجامعات في العالم الإسلامي "دليل لتقييم وتحسين مستوى الجامعات في العالم الإسلامي". وتهدف هذه الوثيقة لأن تكون بمثابة دليل للجامعات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق التميز الأكاديمي، وتعزيز البحث والتطوير، وتحسين نوعية التعليم للتنافس مع الجامعات على المستوى العالمي. كما تم وضع مبادئ توجيهية أخرى لتسهيل تنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية في جامعات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد اعتمدت هذه من قبل مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي السادس لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الخرطوم في نوفمبر 2012.

32. دعم الجامعات في منظمة التعاون الإسلامي: لقد شهدت الفترة قيد الاستعراض تعزيزاً تدريجياً للجامعات في منظمة التعاون الإسلامي أي الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في دكا،

والجامعة الإسلامية بالنيجر (IUN) في نيامي، و الجامعة الإسلامية في أوغندا (IIU)،
بكمبالا، والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا (IIUM)، بكوالالمبور.

33. و شهدت الجامعات في منظمة التعاون الإسلامي توسعاً في الكليات، وتطويراً في البنية التحتية و بناء مرافق جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب الموظفين وتحسين المعايير التعليمية.

34. **الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا:** قامت الجامعة إلى الآن باستقبال الطلبة الذكور فقط نظراً لعدم وجود مرافق للطالبات. وتخطط الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا لبناء سكن للطالبات داخل الحرم الجامعي الحالي. وتكرمت حكومة بنغلاديش بعرض توفير 1640 مليون روبية (ما يعادل 2 مليون دولار) لهذا الغرض. ومن المتوقع أن تبدأ أعمال البناء في عام 2016.

35. **الجامعة الإسلامية في النيجر:** في عام 2014، تبرع فاعل خير بـ 65 مليون دولار لبناء المرافق التعليمية للطالبات في الجامعة الإسلامية للنيجر عبر اتفاق ثلاثي بين الجامعة الإسلامية في النيجر، والبنك الإسلامي للتنمية وحكومة النيجر، تم توقيعه في نيامي بتاريخ 20 نوفمبر 2014 في هذا الصدد. وسيكون بناء الحرم الجامعي للإنشاء خطوة مهمة لتطوير الجامعة. وقد أطلق صندوق التضامن الإسلامي مشروعاً لإنشاء كلية الزراعة وكلية التمريض في الجامعة الإسلامية بالنيجر. ويقوم مركز أنقرة بترتيب مدرسين زائرين من المركز البلدي في اسطنبول للتدريب الفني و المهني لتصميم برامج تدريبية مشتركة في مجال التدريب المهني للجامعة الإسلامية في النيجر. و يخطط مركز أنقرة لتنظيم برامج تدريب داخلي لطلاب الجامعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال برنامج التدريب الداخلي للطلاب الدوليين.

36. **الجامعة الإسلامية في أوغندا:** في عام 2014، تم افتتاح كلية العلوم الصحية في الجامعة الإسلامية في أوغندا بمساعدة عائلة حبيب (من المملكة العربية السعودية)، وجامعة لاهور و ارتبط المستشفى حبيب للتعليم الطبي مع كلية العلوم الصحية. و يسر مركز أنقرة توقيع اتفاق بين الجامعة الإسلامية في أوغندا و مؤسسة أطباء حول العالم في تركيا، لإنشاء مدرسة الطب في كلية العلوم الصحية التي أنشئت حديثاً في الجامعة الإسلامية في أوغندا. وستشمل البرامج الأكاديمية بكالوريوس الطب وبكالوريوس الجراحة، و الماجستير الطبي في الجراحة العامة، والماجستير في الطب الباطني، والماجستير الطبي في الصحة العامة. وستقوم مؤسسة أطباء حول العالم بتأمين أعضاء هيئة تدريس زائرين والمناهج والمواد المختبرية الخ. وسيقدم مركز أنقرة دعماً يتمثل في أعضاء هيئة تدريس زائرين ذوي خبرة من الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كذلك.

37. وتواجه الجامعة الإسلامية في أوغندا حالياً أزمتاً حادة في الموارد المالية وهي غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها. رواتب الموظفين متدنية جداً في أوغندا وغيرها من البلدان في شرق أفريقيا. وتفقد الجامعة موظفيها المؤهلين تدريجياً وخاصة حملة الدكتوراه نظراً لارتفاع معدلات التضخم وزيادة تكاليف المعيشة. ولا تمتلك الجامعة أي موارد لتقديم هذه المساعدات. في حين يتم الآن إنشاء الوقف الثاني، بالإضافة إلى وقف الملك فهد، لدعم دخل الجامعة الإسلامية في أوغندا، وسيستغرق قرابة خمس سنوات أخرى حتى ينتهي. وتتأشد منظمة التعاون الإسلامي الدول الأعضاء بشدة للنظر في سد العجز البالغ 1,5 مليون دولار سنوياً لمدة خمس سنوات في مسعى لسد الفجوة وتنفيذ زيادة الرواتب الموعودة بنسبة 20% لموظفي الجامعة.

38. **الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا** : ساعدت الجامعة في مراجعة أداء الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، ودعت ثلاث جامعات أخرى تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، لإرسال أعضاء هيئة التدريس لإجراء المزيد من الدراسات في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا وستتحمل الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا كل التكاليف. وقد سعت الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في إطار مذكرة التفاهم للتعاون مع الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، لطلب أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الابتكار وريادة الأعمال من الجامعة الإسلامية العالمية لتسهيل إطلاق برنامج جديد في هذا الإطار. وفي إطار مذكرة التفاهم نفسها حصل عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا على شهادة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا كما يتابع عدد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية في أوغندا دراساتهم العليا في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا.

الصحة

39. المجال الصحي قطاع من أهم القطاعات المختلفة التي تم تحديدها للعمل الإسلامي المشترك في برنامج العمل العشري وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025: صبت خطة عمل مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الصحة ومجلس وزراء الخارجية، تركيزاً خاصاً على البرامج والأنشطة، لمكافحة الأمراض والأوبئة، وتعزيز صحة الطفل و القضاء على شلل الأطفال، بمشاركة منظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية ذات الصل.

40. إقرار برنامج العمل الصحي الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي: 2014-2023: أقر المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الصحة، الذي عقد في جاكارتا في الفترة من 22-24 أكتوبر 2014، برنامج العمل الصحي الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي (SHPOA)

2014-2023. يوفر البرنامج إطار عمل يركز على التعاون الدولي على مدى السنوات العشر المقبلة للتعامل مع التحديات والاحتياجات الأكثر إلحاحاً للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القطاع الصحي. ومن المتوقع أن يضيف إقرار برنامج العمل وتنفيذه زخماً جديداً على جدول أعمال الصحة في منظمة التعاون الإسلامي وبرامجها وأنشطتها وكذلك على المؤسسات التابعة للمنظمة في هذا المجال. ويتعاون العديد من الشركاء الدوليين كمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق السكان والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز والسل والملاريا، مع الأمانة العامة لتنفيذ برنامج العمل الصحي الاستراتيجي.

41. الاعتماد على النفس في اللقاءات والعقائير: تبذل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها جهوداً لتعزيز الاعتماد على النفس في مجال اللقاءات والأدوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن ذلك:

- التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتطوير وتوحيد معايير الأدوية واللقاءات. وفي هذا الصدد، أنشأ المؤتمر الرابع لوزراء الصحة في دول العالم الإسلامي لجنة فنية لتطوير وتنسيق المعايير في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، واعتمدت اللجنة خطة عمل لمدة سنتين. حيث يسهل هذا الهدف من الاعتماد الجماعي على الذات من خلال إزالة الحواجز القائمة أمام بيع اللقاءات وتسويقها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتشجيع المصنعين على تعزيز قدراتهم التصنيعية لتلبية الطلب الكبير في السوق.
- تعزيز التعاون والشراكة بهدف تجميع الموارد والخبرات والتجارب بين المصنعين في القطاع الخاص والعام في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بهدف تعزيز القدرة الجماعية في إنتاج اللقاءات. وقد تم إنشاء آلية تمكن صانعي اللقاءات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من العمل معاً لتعزيز الاعتماد على الذات في توفير اللقاءات وإنتاجها وفقاً لخطة عمل للاعتماد على الذات في إنتاج اللقاءات تتراوح بين قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى حسبما أقر المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الصحة.
- أنشطة التدريب وبناء القدرات كتأهيل مسبق وفحص طرق إعداد اللقاءات وإجازتها في منظمة التعاون الإسلامي.

42. الشراكات الدولية لمنع الأمراض ومكافحتها: تواصل الأمانة العامة للمنظمة عملها بالتعاون مع الشركاء الدوليين مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومبادرة الصندوق العالمي

للسكان والمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وفقا لبرنامج العمل الثنائي لتعزيز التعاون في القطاع الصحي.

43. القضاء على شلل الأطفال: لا يزال شلل الأطفال من بين القضايا الحرجة التي تحتاج إلى معالجة بشكل جدي من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فقد قضي على المرض في 55 من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أصل 57 حيث تم إيقاف شلل الأطفال في دولهم على الأقل. ولاتزال أفغانستان وباكستان هما الدولتان الوحيدتان اللتان لا تزالان تعانيان من شلل الأطفال في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. مع أن باكستان قد أحرزت تقدما مشجعاً. كما توقف انتشار فيروس شلل الأطفال البري (WPV) في العراق، ومنذ أغسطس 2014 إلى الآن تعتبر أفريقيا منذ أكثر من عام خالية من شلل الأطفال.

44. دعمت أمانة منظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية، عمل الفريق الاستشاري الإسلامي الدولي (IAG) للقضاء على شلل الأطفال. ويترأس الفريق الاستشاري الإسلامي الأزهر الشريف ومجمع الفقه الإسلامي الدولي (IIFA) ويشمل علماء (من علماء المسلمين) و خبراء طبيين وخبراء من الأوساط الأكاديمية وغيرهم من الشخصيات البارزة الأخرى منهم الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي و رئيس البنك الإسلامي للتنمية و رئيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي (IIFA) . ويهدف الفريق الاستشاري الإسلامي إلى توفير مستوى عال من القيادة والتوجيه لبناء التضامن والدعم لمواجهة التحديات المتعلقة بالصحة التي يواجهها العالم الإسلامي. و كان له دور فعال في استصدار الفتاوى وحشد الدعم السياسي والمالي لصالح حملات مكافحة شلل الأطفال. وقام بأكثر من ذلك حيث أكد بالتعاون مع المشايخ المحليين والعالميين على الواجب الديني المترتب على الآباء والمجتمعات المحلية لحماية الأطفال والسماح لموظفي الصحة بتنفيذ واجباتهم في أمان.

45. فيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز والسل والملاريا: تسعى الأمانة العامة إلى التعاون الوثيق مع الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز والسل والملاريا وفقا لمذكرة تفاهم موقعة بين الجانبين في عام 2009. وقد وافقت الأمانة العامة أيضا على خطة العمل المشتركة للقضاء على السل.

46. فيروس ابولا: مواصلة جهود منظمة التعاون الإسلامي في حشد الدعم للبلدان المتضررة بفيروس ابولا، تم عقد اجتماع للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جنيف في 29 سبتمبر 2014. وترأس الاجتماع معالي وزير الصحة الاندونيسي، بحضور الدكتورة مارغريت تشان، المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية. كان اللقاء مفيدا من حيث الاطلاع

- على وضع فيروس ايبولا في كامل الدول الأعضاء وتأثيره السلبي على البلدان المتضررة. و طالبت منظمة التعاون الإسلامي بناء على طلبات قدمتها غينيا وسيراليون، جميع الدول الأعضاء بتوفير المعدات الطبية اللازمة والمستلزمات والموارد المالية والموظفين المدربين.
47. و متابعة لاجتماع جنيف الذي عقد في 5 / نوفمبر / 2014، قامت منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي بتنظيم اجتماع لتعبئة الموارد لمكافحة فيروس ايبولا. وأعلن الاجتماع مساعدة مالية عاجلة للبلدان المتضررة من وباء ايبولا. وشملت المساعدات أيضا بالإضافة إلى التعهدات المالية، الموارد المادية والمعدات واللوازم، والعمال الصحيين المدربين وقوة العمل المرتبطة بهم. و أعلن البنك الإسلامي للتنمية في المؤتمر مجموعة من المساعدات بما في ذلك منحة بقيمة 10 ملايين دولار لتعبئة موارد إضافية من المنظمات غير الحكومية والمحسنين لدعم جهود مكافحة ايبولا.
48. تلقى البنك الإسلامي للتنمية منحة إضافية بقيمة 35 مليون دولار في أواخر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك السابق للمملكة العربية السعودية عبد الله بن عبد العزيز، لدعم الجهود التي تبذلها بلدان غرب أفريقيا المتضررة من فيروس ايبولا وهم غينيا وليبيريا ومالي وسيراليون.
49. وتتم الاشادة بمساهمات منظمة التعاون الإسلامي وجهودها المبذولة لمكافحة الأمراض مثل شلل الأطفال والملاريا والسل وفيروس إيبولا، على المستوى الدولي وعلى نحو متزايد.
50. مشاريع صحة الأم والطفل : صحة الأم و الطفل من بين المجالات ذات الأولوية في جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي للصحة. فوفقا لإطار التعاون بعنوان "الوصول إلى كل أم وطفل بحالة إسعافية في منظمة التعاون الإسلامي"، و الذي تم الاتفاق عليه بين الأمانة العامة وحكومة الولايات المتحدة في عام 2008، تم إطلاق مشروعين رائدين حول صحة الأم والطفل في بنغلاديش ومالي. وتضمنت الخطط لمالي وبنغلاديش المساهمة في نشر الوعي المحلي حول صحة الأم و الأطفال حديثي الولادة كأولوية وطنية، وتقديم الدعم لتحقيق تقدم نحو الأهداف الإنمائية 4 و 5 للألفية، وحملة توعية وتعبئة للمجتمع المحلي لتحسين نوعية رعاية الأمومة والأطفال حديثي الولادة. وقد تم تعليق مشروع مشترك في مالي في يناير 2012، بسبب الاضطرابات السياسية، في حين أن المشروع في بنغلاديش يسير على ما يرام.
51. تتعاون الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مع مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في أنقرة ومركز أنقرة لإشراك المشايخ والوجوه الثقافية للمساعدة في تنفيذ المشروع المشترك

لصحة الأم والطفل وتسهيله. وتمت مشاركة الترجمة الإنكليزية لست مواد تدريبية أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان للمشايخ والوجوه الثقافية، مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ويدرس صندوق الأمم المتحدة للسكان في أنقرة ومركز أنقرة إمكانية تنظيم دورات تدريبية للمدربين حول هذا الموضوع.

52. تم عقد مؤتمر تشاوري لتطوير أنشطة التعاون المشترك بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات صحة الأم و صحة الطفل والتغذية، تماشياً مع برنامج العمل الصحي الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي 2014-2023 (OIC-SHPA) ، وذلك في المقر الرئيسي لمركز أنقرة في أنقرة، في الجمهورية التركية بتاريخ 2-3 أبريل 2014. وحضر الاجتماع كل من الأمانة العامة للمنظمة، و مركز أنقرة، و البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، و (الخدمات الصحية الدولية ، الوقاية والعلاج) و (البرنامج المتكامل لصحة الأم والطفل) ، وخبراء في صحة الأم والطفل والتغذية من وزارة الصحة التركية. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع التشاوري مناقشة إمكانيات وطرائق نقل المعرفة والخبرة في مجال صحة الأم والطفل والتغذية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

53. وبناء على ذلك، تم إنشاء برنامج منظمة التعاون الإسلامي التعاوني بمشاركة مركز أنقرة، و البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويهدف البرنامج إلى الحد من الوفيات بين الأمهات وحديثي الولادة في 7 دول مختارة من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي وهي أفغانستان، و الكاميرون، و تشاد، و غينيا، و غينيا بيساو، و مالي، وموريتانيا، و موزامبيق، و نيجيريا وسيراليون والصومال. وتم عقد الاجتماع الأول حول النقاط الأساسية للبرنامج في (أنقرة، 19-20 يناير 2015). وحضر الاجتماع ممثلون عن الدول السبع الأعضاء المعنيين. كما حضر الاجتماع أيضا ممثلون عن تركيا بصفتها البلد المضيف، و مركز أنقرة، و البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتلقى المشاركون استبياناً لعب كأداة لدعم بلدانهم لتحديد المشاكل والحلول لرفع مستوى صحة الأم ورعاية الأطفال حديثي الولادة. وبعد الانتهاء من الدراسة، ستقدم الدول الأعضاء المشاركة النتائج التي توصلوا إليها إلى منظمة التعاون الإسلامي وشركائها لتسهيل إعداد مشاريع قابلة للتمويل تهدف للحد من الوفيات بين الأمهات والأطفال في تلك البلدان.

البيئة

54. تكتسب تحديات التدهور البيئي وتغير المناخ أهمية متزايدة بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد كثفت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التابعة لها أنشطتها وبرامجها في هذه المجالات جراء ذلك.
55. أكدت الدورة الـ12 لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في القاهرة، بمصر، بين 6-7 فبراير 2013، على ضرورة التعاون العالمي بشكل وثيق، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تتعرض للآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك التمويل الكافي ونقل التكنولوجيا، ودعم البلدان المتقدمة لقدرات البلدان النامية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي.
56. رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه: تم اعتماد رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه من قبل المؤتمر الوزاري للوزراء المعنيين بالمياه، والذي عقد في اسطنبول في مارس 2012. وتعطي رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه لمحة موجزة عن البيئة المائية المتنوعة في دول منظمة التعاون الإسلامي والأبعاد المختلفة للتحديات المتعلقة بالمياه التي تواجهها هذه الدول. و تشيد بالدور المهم لمنظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بالمياه وقدرتها على جمع الخبراء بخصائص الماء الفريدة من شتى البلدان.
57. لا تحدد رؤية المياه فرص العمل المنسق فحسب بل و نرسم خارطة طريق لتعزيز التعاون المتضمن تبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات وتبادل المعرفة بين الدول الأعضاء في جميع الجوانب المتعلقة بالمياه أيضا. و قد اعتمد مؤتمر الوزراء المسؤولين عن المياه أيضا مجموعة من التوصيات لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه.
58. و قد تم عقد الاجتماع الأول حول النقاط الأساسية لرؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه في اسطنبول، بتركيا في الفترة بين 3-5 يونيو 2015 دعا إلى النظر في اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه ، مع التركيز على تبادل المعارف بهذا الشأن؛ والأنشطة التعاونية في مجال البحوث والسياسات والدعم الإداري بين مراكز المعارف المائية في منظمة التعاون الإسلامي ؛ و بناء القدرات و بث التوعية وتنميتها وتنظيم الندوات والمؤتمرات المتخصصة. و وافق الاجتماع على استكمال تقييم القدرات المتاحة داخل الدول الأعضاء وتحديد الثغرات لتسهيل عملية ربط القدرات المتاحة مع الاحتياجات. ووافق الاجتماع أيضا على إنشاء قاعدة بيانات لخبراء المياه في نطاق منظمة التعاون الإسلامي و الذين يمكن استدعاؤهم لتوفير التدريب في الموقع وتقديم أي دعم فني آخر للدول الأعضاء.

59. تم اعتماد شروط و اختصاصات الهيئة المكلفة بمتابعة تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه من قبل الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المعنيين بالمياه (ICMW) و الذي عقد في اسطنبول خلال الفترة من 17-19 مايو 2016.
60. مخطط منظمة التعاون الإسلامي للتقنيات الخضراء: تنسق الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي عن كئيب مع الكومستيك لوضع اللمسات الأخيرة على مخطط منظمة التعاون الإسلامي للتقنيات الخضراء. وقد أجريت دراسة الجدوى للمخطط من قبل جامعة التكنولوجيا الماليزية (UTM) بدعم سخي من البنك الإسلامي للتنمية.
61. برامج بناء القدرات: في عالم اليوم أصبحت المفاوضات متعددة الأطراف متخصصة على نحو متزايد وتتعامل مع جوانب فنية معقدة لمشاكل مختلفة. فعلى سبيل المثال، تتطلب المفاوضات بشأن تغير المناخ أن يكون الدبلوماسيون على دراية بالخلفية العلمية لظاهرة تغير المناخ. وبالمثل تعتمد المفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح والحد من التسليح اعتماداً كبيراً على المشورة العلمية والتكنولوجية. لذا أضحت المحتويات العلمية والتكنولوجية للمفاوضات متعددة الأطراف جزءاً أساسياً من العلاقات الدولية الحديثة. و من الضرورة بمكان أن تركز منظمة التعاون الإسلامي جهودها على تعزيز قدرة دبلوماسيها للمشاركة الفعالة في المفاوضات الدولية المعقدة من خلال التدريب الأساسي في الجوانب العلمية للقضايا المطروحة على جدول الأعمال الدولي.
62. ينبغي على مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي كجزء من أنشطتها وبرامجها لبناء القدرات، التركيز على الدورات التدريبية وبناء قدرات المسؤولين المعنيين في الدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بتطوير وتعزيز الطاقة المتجددة وتغير المناخ والبيئة.

IV التقييم والتوصيات

63. رؤية 1441 هـ فصلت رؤية تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، و حدد المجالات الرئيسية للعمل الوطني ومجالات التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي والتي تهدف لتحقيق أغراض معينة. وفي حين تحقق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدماً في كثير من النواحي، لكنها قصرت كلها في تحقيق الأهداف والغايات التي حددها برنامج العمل العشري ورؤية عام 1441 هـ.
64. وتشمل الشروط الأساسية لترجمة أي رؤية إلى واقع تعبئة الإرادة السياسية اللازمة، وتخصيص الموارد المالية اللازمة، ووضع آليات واضحة و خارطة طريق وتنفيذها مع تحديد مسؤوليات جميع الجهات المعنية بوضوح. كان من الممكن تحسين تنفيذ رؤية 1441 هـ وبرنامج العمل العشري من خلال التركيز على أكثر هذه الجوانب أهمية.

65. وتقع مسؤولية وضع خطط التنفيذ، وتعبئة الموارد وتعزيز الشراكات المناسبة لتنفيذ أهداف رؤية 1441 هـ، أساساً على المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. في حين بذل قادة منظمة التعاون الإسلامي و الكومستيك والبنك الإسلامي للتنمية قصارى جهدهم لتوفير القيادة والزخم اللازم للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز تنفيذ رؤية 1441 هـ و برنامج العمل العشري وكان امتلاك الدول الأعضاء في المنظمة لهذه المبادرات بشكل أكبر سيعطي زخماً كبيراً للجهود التنفيذية.

66. يعد غياب السياسات والاستراتيجيات واضحة المعالم في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، فضلاً عن عدم كفاية الإطار المؤسسي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار على المستوى المحلي، أحد أكبر العقبات في طريق تحديد الأهداف وتحديد الفرص المتاحة للتعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. و يمكن أن تلعب وثائق التخطيط التكنولوجي والاستشراف دور مرجعياً هاماً ودليلاً للتخطيط وتحديد أولويات مشاريع العلوم والتكنولوجيا و استراتيجيات الابتكار العلمي والتكنولوجي على المدى الطويل.

67. على مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي اعتماد نهج معايير لتعزيز التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي على شتى الصعد لتطوير الابتكار العلمي والتكنولوجي في الدول الأعضاء (كان النهج السابق يعتمد على إشراك الجميع مما صعب على المشروع المضي قدماً).

68. أما على صعيد التمويل، فالأمر يتطلب بعض التعديلات اللازمة في الإجراءات المالية للبنك الإسلامي للتنمية لترتقي إلى مستوى التفويض السياسي والتوقعات المنبثقة عن رؤية 1441 هـ وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025. هناك حاجة للبحث عن مصادر بديلة للتمويل، مثل رأس المال الاستثماري لمشاريع الابتكار العلمي والتكنولوجي بما أن البنك الإسلامي للتنمية - باعتباره بنكاً للتنمية- فإنه يهدف في المقام الأول لدعم مشاريع التنمية العامة.

69. إن عدم الفهم الصحيح للإمكانيات الحقيقية للعلوم والتكنولوجيا من جانب صناع القرار السياسي والبيروقراطي غالباً ما يكون أحد العوامل المساهمة في عرقلة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالابتكار العلمي والتكنولوجي. ومن المهم في هذا الصدد تعزيز برامج التدريب وبناء قدرات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال سياسة وتخطيط الابتكار العلمي والتكنولوجي.

70. هناك حاجة في منظمة التعاون الإسلامي لإعطاء أهمية خاصة لمشاركة القطاع الخاص في مجال البحث والتطوير، والشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين الأوساط

الأكاديمية والصناعية. وفي حين تركز مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز التعاون بين الباحثين والأوساط العلمية، ينبغي أيضاً أن تركز على الحاجة إلى بناء القدرات والوعي لدى القطاع الخاص بأهمية رعاية البحوث والتطوير.

71. ومن المهم للغاية تهيئة الظروف المناسبة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي كالنظم القانونية والمالية المواتية وسهولة الوصول إلى الأسواق وحماية الاستثمار لضمان سلامة ونجاح أي مشروع مشترك بين جهات معنية مختلفة من الدول الأعضاء.

72. ويدور الهدف النهائي لجميع خطط التنمية حول تحسين مستوى معيشة شعوبنا. فلكل الناس الحق في الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل المياه والتعليم والرعاية الصحية والغذاء والمأوى بشكل عادل ومنصف. وبالتالي لا بد من توجيه الاستراتيجيات في مجال العلوم والتكنولوجيا، إلى إحداث تغيير في الحياة اليومية لشعوبنا. لذا فإن على الكومستيك توسيع نطاق أنشطتها لتشمل جميع التحديات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك مسائل الحوكمة والشفافية والمساواة في الحصول على التقنيات المفيدة والخدمات العامة والإدارة.

73. لا بد من إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق والتعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتنسيق الأنشطة والبرامج المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا وتكاملها. كان للكومستيك دور رئيسي في تحديد واضح للأدوار وتوزيع العمل بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا وذلك لتجنب الازدواجية والتداخل فيما بينها فالتفاعل المنتظم بين المؤسسات تحت رعاية الكومستيك أمر ضروري.

74. ومن المؤمل أن تؤدي الدروس المستفادة إلى الآن إلى وضع خطة تنفيذ لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي والذي تلعب الكومستيك ومؤسساتها ومنظماتها الأخرى ذات الصلة دوراً رئيسياً فيه. ومن المأمول أيضاً أن توفر الجمعية العامة الـ 15 للكومستيك السياسات والتوجيه الاستراتيجي في هذا الصدد.